قضايا سياسية

اسم المقال: الانتخابات الرئاسية في الغرب الإفريقي لعام 2024 دراسة حالة (السنغال – موريتانيا)
اسم الكاتب: م.د. علي سعدي عبدالزهرة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7664
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الانتخابات الرئاسية في الغرب الإفريقي لعام 2024 دراسة حالة (السنغال – موريتانيا)[▽]

West Africa Presidential Elections 2024Case Study (Senegal and Mauritania)

م د. علي سعدي عبدالزهرة [*] Dr. Ali Saadi Abdulzahra

- **الملخص:**

جرت الانتخابات الرئاسية في منطقة الغرب الإفريقي كل من السنغال وموريتانيا التي اتسمت بأجواء ديمقراطية، بالرغم من الاشكاليات التي رافقت العملية الانتخابية قبلها وما بعدها، فضلاً عن الأجواء الإقليمية المضطربة التي اتسمت باحتدام الصراع بين القوى الدولية، إذ تمكن مرشح المعارضة في السنغال(بسيرو جوماي فاي) من الفوز في الجولة الأولى، وهذا الأمر ينطبق أيضاً بفوز (محمد ولد الشيخ الغزواني) من حسم التنافس لصالحه في الانتخابات الرئاسية لولاية الثانية، ويواجه كل البلدين تحديات مشتركة داخلية وخارجية تمثلت بالتحدي الأمني ومحاربة الفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة، فضلاً عن الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي توعد بها قادة البلدين أثناء الحملة الانتخابية، كما تسعى قادة تلك الدول التحرر من التبعية الفرنسية.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، رئيس الجمهورية، السنغال، موريتانيا.

- **Abstract :**

The presidential elections in the West African region of Senegal and Mauritania were characterized by a democratic atmosphere, despite the problems that accompanied the electoral process before and after, in addition to the turbulent regional atmosphere characterized by the intensification of the conflict between international powers. The opposition candidate in Senegal (Passirou Diomaye Faye) was able to win in the first round, and this also applies to the victory of (Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani) in deciding the competition in his favor in the presidential elections for a second term. Both countries face common internal and external challenges represented by the security challenge and the fight against rampant corruption in all aspects of the state, in addition to the political and economic reforms that the leaders of the

▽ تاريخ التقديم : 2024/10/13 تاريخ القبول: 2024/11/9 تاريخ النشر: 2024/12/31
* جامعة النهرين- كلية الحقوق، ali-saadi@law.nahrainuniv.edu.iq

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

two countries promised during the election campaign. The leaders of those countries also seek to liberate themselves from French dependency.

Keywords: Elections, President of the Republic, Senegal, Mauritania.

- **المقدمة:**

شهدت منطقة الغرب الإفريقي انتخابات رئاسية اتسمت بين العقلنة والاضطرابات في اجرائها، وبين القبول والرفض بنتائجها من قبل المعارضة، إذ إن الانتخابات الرئاسية في السنغال جرت في وقت تم تأجيلها في سياق أزمة سياسية اتسمت بالتوتر والاضطراب، وسط احتجاجات واسعة من جانب المعارضة، ونتيجة الضغط الشعبي وقرار المجلس الدستوري الذي أبطل تأجيل الانتخابات في موعد يحدد لاحقاً، الأمر الذي دفع الرئيس (ماكي سال) بقبول القرار وتحديد موعد جديد للانتخابات، نتيجة لذلك شهدت المنافسة الانتخابية تكتل مجموعة متنوعة من الأطراف السياسية الحاكمة والمعارضة، وأظهرت نتائج التصويت بفوز مرشح المعارضة (بسيرو جوماي فاي) الذي حصل على أكثر من نصف أصوات الشعب نتيجة الدعم الشعبي والمعارضة له، لذلك هناك عقبات أمام الرئيس المنتخب المتمثل بمكافحة الفساد والإصلاح السياسي والاقتصادي، فضلاً عن التحرر من التبعية الفرنسية، لاسيما أن برنامجه الانتخابي قائم على مواجهة تلك التحديات الداخلية والخارجية، أما في موريتانيا فأن الانتخابات الرئاسية جرت في موعدها المقرر، وتنافس فيها سبعة مرشحين بعد الحصول على التزكيات المطلوبة، وتصدر شعار مكافحة الفساد حملات المرشحين لرئاسيات موريتانيا باعتباره الأكثر جذباً للناخبين، كما جرت هذه الانتخابات في ظل التحديات الإقليمية التي تعانيها موريتانيا، وأبرزها الانقلابات العسكرية في دول الجوار والتحولات السياسية التي تشهدها منطقة الساحل والصحراء، وتمكن (محمد ولد الشيخ الغزواني) من حسم التنافس لصالحه في الانتخابات الرئاسية لعام 2024، بعد الفوز من الجولة الأولى بحصوله على أكثر من نصف أصوات الشعب ليتمكن من قيادة موريتانيا للمرة الثانية.

- **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من أن الانتخابات الرئاسية التي جرت في كل من السنغال وموريتانيا تمكنت من الحفاظ على ظلها الديمقراطي، ما بين فوز المعارضة في السنغال، ومباركة بعض المعارضة لفوز (محمد ولد الشيخ الغزواني) لولاية الثانية، في وقت تشهد منطقة الغرب الإفريقي ظاهرة من الانقلابات العسكرية المتكررة.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **إشكالية البحث:**

تكمن إشكالية البحث من أن الانتخابات الرئاسية في كل من السنغال وموريتانيا رافقها مشكلات داخلية وخارجية قبل العملية الانتخابية وما بعدها، لذلك فإن هذه الإشكالية تحاول الإجابة عن عدد من الأسئلة الفرعية:

1. تأجيل الانتخابات الرئاسية في السنغال.
2. تدخل المجلس الدستوري في السنغال لحماية الديمقراطية؟.
3. كيف تمكنت المعارضة في السنغال من الفوز في الرئاسة من الجولة الأولى؟.
4. تمكن الرئيس (محمد ولد الشيخ الغزواني) الحصول على ثقة الشعب لولاية ثانية؟.
5. انقسام المعارضة حول فوز(محمد ولد الشيخ الغزواني) لولاية الثانية؟.
6. التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب في كل من السنغال وموريتانيا.

- **فرضية البحث:**

تنطلق فرضية البحث من أن الانتخابات الرئاسية التي جرت في منطقة الغرب الإفريقي تعكس المطالب الشعبية بفوز المعارضة في السنغال، والحفاظ على السلطة لولاية الثانية في موريتانيا، الأمر الذي يؤثر إيجاب على العملية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في كلا البلدين، بالمقابل تشهد المنطقة أنظمة عسكرية واستبدادية وتحديات خارجية.

- **منهجية البحث:**

اعتمد البحث على المنهج الاتصال باعتبار أن الانتخابات هي عملية تفاعلية بين المرشح والناخب، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتعرف على التحديات الداخلية والخارجية التي رافقت العملية الانتخابية، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة لدراسة الانتخابات الرئاسية في كل من السنغال وموريتانيا لعام 2024.

- **هيكلية البحث:**

تم تقسيم البحث إلى الفقرات الأتية، أولاً: الانتخابات الرئاسية في السنغال، ثانياً: الانتخابات الرئاسية في موريتانيا.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولاً: الانتخابات الرئاسية في السنغال

تم تقسيم هذه الفقرة إلى النقاط التالية:

1- تأجيل الانتخابات ونهاية البداية

جاء إعلان الرئيس السنغالي (ماكي سال) في 3 شباط 2024 عن تأجيل الانتخابات الرئاسية في البلاد قبل ساعات من إطلاق الحملة الانتخابية لمرشحي الرئاسة التي كان إجراؤها في 25 شباط 2024 ليعكس بوادر أزمة مقررا سياسية حادة في المشهد السياسي السنغالي، وسط احتجاجات واسعة من جانب المعارضة السياسية التي تصر على إجراء الانتخابات في موعدها، لاسيما أنها تنظر إلى هذه الخطوة غير ديمقراطيا وتراجعا دستوريا باعتبار أنها تمثل انقلابا للديمقراطية الأكثر بروزا مسبوق في البلاد وتقويضا منطقة غرب إفريقيا[1].

ويأتي قرار الرئيس (ماكي سال) بتأجيل الانتخابات في سياق داخلي يتسم بالتوتر والاضطراب، وسط اتهامات المعارضة للنظام بتبني سياسات إقصائية، إذ أدى إقصاء بعض المعارضين البارزين من الترشح للانتخابات المقبلة مثل (عثمان سونكو) زعيم حزب باستيف المنحل، الذي يحظى بشعبية كبيرة وسط الشباب، ويقبع في السجن بتهمة الاعتداء الجنسي، و(كريم واد) الذي يواجه نفياً في قطر، وتم استبعاده من الانتخابات لكونه مزدوج الجنسية بما يخالف قانون الترشح للانتخابات الرئاسية في البلاد، فضلاً عن تنافس شرس داخل المعسكر الرئاسي بين الدائرة المقربة من الرئيس (ماكي سال)، وبين مرشحه المفضل للانتخابات المقبلة إذ يبرز عداء واضح في الحزب الحاكم تجاه المرشح (أمادو با)[2].

ودعت المعارضة في السنغال إلى التظاهر في داكار، وتعتزم إطلاق الحملة الانتخابية في موعدها، رافضةً إعلان الرئيس (ماكي سال) تأجيل استحقاق الاقتراع الرئاسي الذي كان مقرراً في 25 شباط في قرار غير مسبوق أثار استياءً كبيراً، وأطلق رجال الدرك السنغاليون قنابل الغاز المسيل للدموع في داكار على مئات الأشخاص الذين تجمعوا للاحتجاج على تأجيل الانتخابات الرئاسية، وأعلن العديد من مرشحي المعارضة أنهم سيتجاهلون قرار الرئيس (ماكي سال)، ويواصلون إطلاق حملتهم الانتخابية، وقال (الشيخ تيديان) المتحدث باسم المعارضة نرفض المرسوم الذي يؤجل الانتخابات الرئاسية، وأعلن

(1) إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، صراعات داكار: التداعيات المحتملة لتأجيل الانتخابات الرئاسية في السنغال، أبوظبي، العدد329، 6 شباط 2024، ص1.

(2) إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص2-3.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

(حبيب سي) أحد المرشحين العشرين الذين سيتنافسون في الاقتراع (اجتمعنا واتفقنا على التجمع.... لإطلاق حملتنا (الانتخابية) بشكل جماعي)، ودعا المعارض السنغالي خليفة (سال) أحد المرشحين الرئيسيين في الاقتراع (كل البلاد للتصدي لقرار تأجيل الاقتراع)، وأعلن الرئيس قبل ساعات من بدء الحملة رسمياً، إلغاء المرسوم الذي يحدد موعد الانتخابات الرئاسية في 25 شباط 2024، وهي المرة الأولى منذ عام 1963 التي تؤجل فيها الانتخابات الرئاسية بالاقتراع العام المباشر في السنغال، وهي دولة لم تشهد قط انقلاباً، وهو أمر نادر في القارة الإفريقية [1].

وارتدى المتظاهرون قمصاناً سوداء تحمل اسم الجمعية التي دعت إلى التظاهرة، ولونت بألوان علم السنغال، كما لوحوا بلافتات كتب عليها (احترام الروزنامة الانتخابية)، (لا للانقلاب الدستوري)، (السنغال حرة)، وبينما قام رجال الدرك بدوريات في كامل منطقة التظاهرة، وأدانت المعارضة ما تصف بـ(الانقلاب الدستوري)، ورحبت بقرار المجلس الدستوري إبطال تأجيل الانتخابات إلى 15 كانون الأول 2024، والمطالبة بإجرائها في أسرع وقت ممكن، وهو ما قبله الرئيس (ماكي سال)، وأعرب المجتمع الدولي عن قلقه ودعا إلى إجراء الانتخابات الرئاسية في أسرع وقت ممكن، إذ دعا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (موسى فقي محمد) إلى إجراء (انتخابات شاملة وحرة وشفافة في أقرب فرص)، وعد إطلاق سراح عشرات المعارضين تزداد الضغوط للإفراج عن المرشح المناهض للنظام العضو في حزب باستيف المنحل (بسيرو جوماي فاي)، وقال الائتلاف الداعم لـ(فاي) في بيان (يجب أن يخضع جميع المرشحين للمبدأ الدستوري القاضي بالمساواة في المعاملة)، ولهذا السبب فإنّ الإفراج الفوري عن المرشحين هو مطلب شعبي واحترام للدستور، كذلك شدد البيان على ضرورة الإفراج بشكل عاجل عن الرئيس (عثمان سونكو) زعيم المعارضة، ويرأس (سونكو) حزب المعارضة الرئيسي المنحل (باستيف)، و(سونكو) مسجون منذ تموز 2023 بتهمة الدعوة إلى التمرد والتآمر الإجرامي المرتبط بمشروع إرهابي وتعريض أمن الدولة[2].

وفي 15 شباط 2024 أصدر المجلس الدستوري في السنغال قرار يفيد بأن الإجراء الذي اتخذه الرئيس (ماكي سال) بالتعاون مع الجمعية الوطنية لتأجيل وإعادة جدولة الانتخابات يخالف الدستور، مما

(1) نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط، المعارضة السنغالية تتحرك احتجاجاً على تأجيل انتخابات الرئاسة، على الموقع الالكتروني https://ln.run/VVlsS، 2024/2/4.

(2) نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط، السنغال: المعارضة تطالب بإجراء انتخابات الشهر المقبل، على الموقع الالكتروني https://ln.run/JeoAY، 2024/2/18.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

استدعى إلغاء هذا القرار، بالرغم من ذلك اعترف المجلس بعدم إمكانية إجراء الانتخابات في موعدها المحدد سابقا في 25 شباط 2024، ودعا السلطات للاتخاذ إجراءات فورية، وفي 6 آذار حددت الحكومة الجولة الأولى من الانتخابات لتكون في 24 آذار 2024 بعد أن دعا المجلس الدستوري للبحث عن حلول مناسبة للأزمة[1]، كما حل رئيس الدولة حكومته، وتعيين (صديكي كابا) رئيساً للوزراء، خلفاً لمرشح الحزب الحاكم (أمدو با)، كما صوت أغلبية النواب في مجلس البرلمان على اعتماد مشروع قانون العفو العام لجميع الجرائم المرتبكة منذ أحداث 21 آذار إلى حينه، وقد أصدر الرئيس (ماكي سال) مرسوما رئاسياً، تطبيقا لمقترح المجلس الدستوري السنغالي، وأكد فيه أن الحملات الانتخابية للانتخابات الرئاسية، تبدأ يوم 9 آذار وتنتهي 22 آذار عام 2024، وبذلك تكون السلطة التنفيذية استطاعت اتباع قرارات المجلس الدستوري، كما تمكن مجلس النواب من الاستجابة لطلب السلطة التنفيذية، بالتصويت على مقترح قانون العفو، وذلك لا يمنع من الإشارة إلى صعوبة إجراء الحملات الانتخابية في موسم رمضان بالإضافة إلى كون تاريخ 31 آذار يوافق عيداً للمواطنين المسيحيين[2].

2- تنافس المرشحين ونتائج الانتخابات

إن عودة السنغال إلى المسار الديمقراطي، لا ينقذ البلاد فقط من الأزمة السياسية والشعبية، بل يمتد أثره ليؤكد سمعة الدولة التي اشتهرت كواحة ديمقراطية في الغرب الإفريقي، الذي بات عنواناً للتغييرات غير الدستورية في الحكم، والذي تعززت صورته تلك بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية خلال السنوات الأربع الأخيرة، إذ استطاعت السنغال أن ترسم لنفسها صورة مختلفة عن جيرانها في الغرب الإفريقي عبر تجربة سياسية اعتمدت الانتقال السلمي للسلطة سواء من الاشتراكية إلى الليبرالية، أو عبر الالتزام باحترام التعددية الحزبية وحرية المنافسة، ما جعلها تبدو حالة نادرة في منطقة لم تعد الانقلابات بها خبراً لافتاً، ولكن للمرة الأولى منذ ستة عقود تعرضت الانتخابات الرئاسية في السنغال لتأجيل بدا مفاجئاً لكثيرين، وتسبب في احتقان الأفق السياسي[3].

---

(1) عبد الرحمن كان ومحمد زكريا، نحو عهد جديد استقراء المستقبل في ضوء الانتخابات الرئاسية في السنغال 2024، المنصة الإفريقية لدراسات الاتجاهات الثقافية والاجتماعية، أوراق سياسات، 2نيسان 2024، ص6-7.

(2) عبد الرحمن كان، رئاسيات السنغال 2024: انتخابات مؤجلة وأزمة سياسية، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد38، 2024، ص72.

(3) أسامة السعيد، السنغال... تعود «واحةً» للديمقراطية في الغرب الأفريقي، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني https://ln.run/lQ9bu، 2024/3/8.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وشهدت المنافسة الانتخابية تكتل مجموعة متنوعة من الأطراف السياسية والمرشحين الذين يمثلون طيفاً واسعاً من الآراء والبرامج، ففي 20 كانون الثاني 2024، أصدر المجلس الدستوري السنغالي قائمة المرشحين المقبولين لخوض الانتخابات الرئاسية التي شملت (20) مرشحاً، من بين هؤلاء المرشحين (أمادو با الرئيسان السابقان للوزراء إدريسا سيك ومحمد بون عبد الله جون، الوزير السابق للداخلية آل انغوي نجاي، خليفة سال عمدة داكار السابق، عمدة كولدا مامي بوي دياو، وبسيرو جوماي فاي الذي كان محتجزا قيد المحاكمة)، كما سجل ترشح أول امرأتين للرئاسة منذ عام 2012، وهما طبيبة أمراض النساء (روز ورديني) ورائدة الأعمال (أنتا باباكار نجوم) المديرة التنفيذية لإحدى كبرى شركات الأغذية والدواجن في البلاد، وأعلنت (روز ورديني) المرشحة عن ائتلاف السنغال الجديد انسحابها من السباق الرئاسي بعد التحديات التي واجهتها بسبب جنسيتها المزدوجة، والجدير بالذكر أن (ورديني) ألقي القبض عليها في 2 شباط من قبل إدارة التحقيقات الجنائية بتهمة الحنث باليمين بسبب جنسيتها المزدوجة، وقد حولت إلى النيابة العامة في داكار في 5 شباط 2024، قبل أن يفرج عنها احتياطيا، ومن ناحية أخرى سعى (حبيب سي وشيخ تيجان جي) للانسحاب من السباق قبل يومين من موعد الانتخابات، لكن المجلس الدستوري رفض طلبهما، وقد أوصيا أنصارهما بالتصويت لصالح مرشح (سونكو) في استراتيجية تعبر عن تحالفهما مع (عثمان سونكو) خلال الحملة الانتخابية[1].

وانطلقت الحملة الانتخابية في 9 آذار 2024، وواجهت تحديات بسبب تزامنها مع شهر رمضان المبارك، مما دفع المرشحين لاعتماد استراتيجيات عبر الإنترنت، ولقد تأثرت الانتخابات بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة بين الشباب وارتفاع تكاليف المعيشة، بالإضافة إلى التساؤلات حول إدارة موارد النفط والغاز المنتظر استخراجها في 2024، وركز (بسيرو جوماي فاي) في حملته على برامج خلق فرص العمل، ومكافحة الفساد وإعادة النظر في عقود الطاقة، معتمدا على شعبية (سونكو) بين الشباب، وأعلن عن خطة الإصلاح النقد، واستبدال عملة الفرنك سيفا بعملة وطنية ولكن تراجع عن هذه الفكرة، مقترحا إصلاح الفرنك سيفا كخطوة أولية، ودعا أيضا لتوسيع منطقة الصيد الحصرية للصيادين المحليين وكشف عن أصوله المالية مطالبا المرشحين الآخرين بالمثل، وبعد إطلاق سراح (فاي) من السجن، جمع مؤيدين بالمئات في أول ظهور علني له كمنافس رئاسي، وتلقى دعما من الرئيس السابق (عبد الله واد)، والحزب الديمقراطي السنغالي، فضلاً عن دعم من مرشحين آخرين، ومنها

(1) نقلاً عن عبد الرحمن كان ومحمد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص7–8.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

رئيسة الوزراء السابقة (أميناتا توري) مما يعكس تحالفًا واسعاً ضد الحزب الحاكمة وأذرعه، وبين (أمادو با) رغبته في تمثيل الاستمرارية والاستقرار، مؤكداً على تمسكه بإرث (ماكي سال)، ووعد بخلق مليون فرصة عمل، لكن يبدو أنه لم يتلقى الدعم الكافي من (ماكي سال)، إذ لم يشاركه في أي من حملاته الانتخابية ولم يلمعه كما ينبغي، ربما الخلافات الخفي بينهما، وانتهجا (خليفة سال ومحمد بون عبد الله جون) فكرة تبني منصات تركز على التنمية المستدامة والسيادة الاقتصادية، بينما حثت (أنتا بابكر نجوم) على تعزيز القطاع الخاص وتحسين نظام الرعاية الصحية والتعليم[1].

لا يبدو الرهان السياسي لانتخابات 24 آذار 2024 في السنغال مقتصراً على تحقيق التناوب السياسي الانتخابي الثالث في تاريخ البلاد، بل يتجاوزه إلى أن هذه الانتخابات تشهد لأول مرة تعبئة قوية لتيار سياسي مناوئ لفرنسا يقوده حزب الوطنيون الأفارقة في السنغال من أجل الأخلاق والأخوة المعروف اختصارا بـ(باستيف)، وهو حزب أسسه السياسي المعارض (عثمان سونكو) عام 2014، وقامت السلطات بحله صيف عام 2023 بذريعة تهديد الأمن العام والتحريض على العنف، وخلال الحملة الانتخابية ركز (باستيف) خطابه على تقديم مرشح الأغلبية الرئاسية (أمدو با) على أنه مرشح معسكر فرنسا في البلاد الذي يمثله الرئيس (ماكي سال)، ويسعى (سونكو) إلى تقديم نفسه وحزبه على أنهما بديل لنظام سياسي مسلوب الإرادة موروث عن الحقبة الاستعمارية، ويستدل على ذلك بأن الحزبين التاريخيين اللذين تناوبا على حكم البلاد منذ الاستقلال (الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي) انتهج كلاهما سياسة مهادنة لفرنسا، ليستنتج من ذلك أن هذه السياسة تعكس ارتهان النخب السنغالية لنفوذ القوة الاستعمارية السابقة وارتباطها الحيوي بدوائر صنع القرار فيها، وخدمة مصالحها على حساب المصلحة الوطنية السنغالية[2].

واستلهم (عثمان سونكو) خطابه من ثنائية شائعة في أدبيات التحرر الإفريقية تربط تخلف بلدان القارة بفساد النخب الحاكمة، وارتهان هذه النخب وربما عمالتها للقوى الاستعمارية السابقة، وبنى حزب (باستيف) خطابه على إدانة العلاقة المختلة بين فرنسا والسنغال ودول إفريقيا الغربية والتي يرى أنها ظلت علاقة قائمة على الاستغلال بدءا بفترة تجارة الرقيق مروراً بحقبة الاستعمار، واليوم لا تزال تحكمها

(1) نقلاً عن عبد الرحمن كان ومحمد زكريا، مصدر سبق ذكره ، ص7–8.

(2) عبد الرحمن مبيريك، رئاسيات السنغال: هل تكون فصلًا جديدًا في تراجع النفوذ الفرنسي بالمنطقة؟، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع الالكتروني https://studies.aljazeera.net/ar/article/5878، 2024/3/22.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التبعية المطلقة ولا تخدم بحال من الأحوال مصالح السنغال ولا اندماج ونهضة دول المنطقة، ويعتبر الحزب العملة المشتركة لإفريقيا الغربية (الفرنك) أسطع دليل على سيطرة فرنسا على اقتصادات دول المنطقة وتسخيرها في خدمة مصالحها، وضمان استمرار هيمنتها الاستراتيجية، ويدعو حزب (باستيف) إلى إحداث قطيعة مطلقة في العلاقات بين البلدين وإعادة بنائها على قواعد جديدة تقوم على الندية والمصلحة المتبادلة، في ضوء تعذر (عثمان سونكو) تقدمه للانتخابات الحالية بسبب متابعته قضائيا بتهمة التشهير، أعلن (سونكو) أن اختياره وقع على صديقه (بسيرو جوماي فاي) ليكون مرشح لرئاسيات 24 آذار 2024 [1].

وجرت الانتخابات في موعدها المحدد، وأظهرت نتائج التصويت تحولاً ملحوظاً في السياسة السنغالية، مع تقدم ملفت لـ(بسيرو جوماي فاي) حاصداً نسبة (54,28%) من الأصوات، متفوقا بشكل واضح على منافسيه وعلى رأسهم (أمادو با) من التحالف من أجل الجمهورية بنسبة (35,79%) (ينظر جدول رقم1)، هذا الفوز يبرز تغيير الناخبين السنغاليين لمسار القيادة السياسية نحو رؤية جديدة تعكس جوهر وأفكار حزب (باستيف) رغم حله وعدم مشاركته رسميا في الانتخابات، وإجمالي الأصوات المحصلة بلغ (4,485,128) صوتا صحيحا من مجموع (4,519,253) صوتا مع إقبال نسبته (61,3%) من أصل (7,371,890) من الناخبين المسجلين، مما يعكس مشاركة واهتمام الشعب السنغالي بمستقبل بلادهم السياسي، هذه النتائج تبرز أهمية القبول الشعبي، الدعم المتبادل بين القوى المعارضة، والتركيز على برامج سياسية واقتصادية تلامس احتياجات وتطلعات المواطنين، كما تظهر الديناميكيات الداخلية للأحزاب والمناورات السياسية كيف يمكن أن تؤثر في تشكيل النظام السياسي وتوجهاته، مشيرة إلى أن السياسة السنغالية تعيش لحظة تحول مهمة تنذر بعصر جديد من القيادة السياسية والحكم، فمن بين (19) مرشحا برز (بسيرو جوماي فاي) القادم من خلفية قانونية ونضالية ضد الفساد، كمرشح رئيس محملاً بآمال التغيير والإصلاح، الذي لم يسبق له مثيل في السجل السياسي السنغالي من حيث الانتقال السريع من السجن إلى الرئاسة، واجه منافسة قوية من (أمادو با) ممثل الحزب الحاكم الذي أكد على استمرارية السياسات القائمة وثباتها[2].

(1) عبد الرحمن مبيريك، مصدر سبق ذكره.

(2) عبد الرحمن كان ومحمد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص10-11.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

جدول رقم(1) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية في السنغال لعام 2024

أسم المرشح	الأصوات	النسبة المئوية
بسيرو جوماي فاي	2,434,751	%54,28
أمادو با	1,605,086	%35,79
خليفة أبابكر سال	125,690	%2.8
أدريس سيك	69,760	%1,56
بقية المرشحين	_	_

المصدر: عبد الرحمن كان ومحمد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص9-10.

وفق الجدول أعلاه تمكن المرشح (بسيرو جوماي فاي) المدعوم من (عثمان سونكو) والمعتمد على شعبيته من الفوز بالجولة الأولى بعد حصوله على(54,28%) من الأصوات، ليتمكن معارض سياسي من قيادة البلاد في أجواء ديمقراطية بعيد عن شلالات الانقلابات العسكرية التي تشهدها الدول الإفريقية المجاورة.

ومن العوامل التي أسهمت بفوز (فاي) هو تحالف مع (عثمان سونكو) بما برع فيه الصديقان منذ دخولهما عالم السياسة، وهو اللعب على مشاعر الغضب والإحباط المتراكمة لدى قطاعات واسعة من الشباب السنغالي، كما استطاعا توظيف غضب المجتمع السنغالي جراء ارتفاع الأسعار، وتدني فرص التشغيل، واختلال سياسات التوازن الاقتصادي، كما استفاد (فاي) من حالة التعاطف الشعبي التي تسببت فيها فترة سجنه لمدة سنة من دون محاكمة، إضافة إلى تركيز خطاباته على مشكلات الطبقات الهشة والمهمشة، وبالنهاية استطاع الشاب الذي لم يتول أي منصب رسمي في البلاد، الفوز في الانتخابات في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، ليغدو الرئيس الخامس في سلسلة رؤساء السنغال منذ الاستقلال، والأصغر سناً على الإطلاق[1].

3- التحديات الداخلية والخارجية للرئيس (بسيرو جوماي فاي)

ما يعرف عن الرئيس الجديد أنه لا يفصح بشكل علني عن تبنيه أيديولوجيا سياسية محددة، بل يركز في معظم خطبه على قضايا اجتماعية ورغبة عميقة في تأكيد الاستقلال عن الهيمنة الفرنسية، بجانب التركيز على قضايا الإصلاح والحريات، إلا أن كثيراً من التقارير تشير إلى أنه كان مقرباً خلال

(1) أسامة السعيد، بسيرو ديوماي فاي «صديق عثمان سونكو»... الذي يسعى إلى تغيير وجه السنغال، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني https://ln.run/Bo2QF، 2024/4/5.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

دراسته الجامعية من الحركات الطلابية ذات النزعة الإسلاموية والمرتبطة بجماعة (عباد الرحمن)، وهي حركة سنغالية تتبنى فكر تنظيم الإخوان المسلمين، أسست في أواخر سبعينات القرن الماضي، ولعل ذلك ما دفع صحيفة لوموند الفرنسية إلى نشر تقرير عن (فاي) ادعت فيه أنه امتداد لـ(الإخوان المسلمين)، وسيشكل قطيعة مع ما درج عليه النظام السياسي في السنغال، إلا أن الرئيس المنتخب لم يبد انحيازاً واضحاً لتيار سياسي محدد[1].

وتعهد (فاي) بإجراء تغيير منهجي على رأس الدولة ومزيد من السيادة، فضلا عن التهدئة بعد سنوات من الاضطرابات، وأدى (فاي) اليمين الدستوري أمام مئات المسؤولين السنغاليين وكثير من رؤساء الدول والقادة الأفارقة في مركز المعارض في مدينة (ديامنياديو الجديدة) بالقرب من داكا، وتعهد بالدفاع عن وحدة الأراضي والاستقلال الوطني، وعدم ادخار أي جهد لتحقيق الوحدة الأفريقية، وأكد مجددا للشركاء الأجانب انفتاح السنغال على تبادلات تحترم سيادتنا، وتتوافق مع تطلعات شعبنا، في شراكة مربحة للجانبين، وأشار إلى حجم التحديات الأمنية التي تواجه كثيرا من البلدان الإفريقية والتي تتطلب منا المزيد من التضامن[2].

إن التحديات التي سيواجهها الرئيس السنغالي الجديد لا تقتصر على الإصلاح السياسي فقط، إذ إن النمو السكاني السريع في السنغال يشكل تحدياً كبيراً للحكومة، فنحو (20%) من الشباب عاطلون عن العمل، ويشكل الفقر نسبة (36,6%) من إجمالي تعداد السكان البالغ 18 مليون نسمة، ومع أن السنغال تمتلك أراضي زراعية شاسعة، فإنها تستورد (70%) من احتياجاتها الغذائية، ولا تزال الزراعة تعتمد على الطرق البدائية، وبحسب الأمم المتحدة تصنف البلاد كواحدة من أقل الدول نمواً، رغم الخطوات التي قامت بها لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي سيكون على (فاي) أن يتعامل مع تحديات اقتصادية متراكمة مع تجاوز حجم الدين الخارجي للسنغال (13,5) مليار دولار، وذهاب (36%) من صادرات البلاد لسداد الديون، وأيضاً هناك واقع اعتماد الدولة السنغالية على القروض والمنح، ما يبقيها

(1) أسامة السعيد، مصدر سبق ذكره.

(2) نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط، رئيس السنغال الجديد يتعهد بإجراء «تغيير منهجي»، على الموقع الالكتروني https://ln.run/5EoRg، 2024/4/2.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

رهينة لضغوط قوية من الشركاء الخارجيين، وقد تجد صعوبات في تمويل الوعود الانتخابية الطموحة التي أطلقها (فاي) خلال حملته الرئاسية[1].

وأوضح (فاي) أن حكومته الأولى ستضم كفاءات سنغالية من الداخل والشتات، وأن الاختيار سيكون على أساس الكفاءة والنزاهة والوطنية، وأنها ستعمل منذ اللحظة الأولى عقب توليها المهمة على تنفيذ المشروع، وقد تعهد (فاي) بالحكم بتواضع وشفافية، ومحاربة الفساد على جميع المستويات، وتكريس جهوده لإعادة بناء مؤسسات الدولة، إذ يعتبر الرئيس الجديد أن أساس مشروعه السياسي في البلاد يرتكز على إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية، بما في ذلك إصلاح المنظومة القضائية في البلاد، باعتباره أمراً ضرورياً بهدف إعادة الثقة بين المواطنين والمؤسسة القضائية، والحد من سلطات الرئيس، واستحداث منصب نائب الرئيس، لاسيما بعدما وقع (فاي) على الميثاق الوطني للحكم الديمقراطي الرشيد، إضافة إلى تحقيق المصالحة الوطنية باعتبارها أولوية لتعزيز الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، بعد فترة من التوترات السياسية التي مرت بها البلاد على مدار السنوات الأخيرة، انعكست سلباً على تزايد التوترات بين مختلف قطاعات المجتمع السنغالي، وتُعدّ هذه الخطوة ضرورية من أجل استعادة ثقة المواطن السنغالي بالنظام الحاكم ومؤسسات الدولة السنغالية[2].

إن العوامل الخارجية هي أحد الأسباب التي أدت إلى فوز (بسيرو جوماي فاي)، إذ لم تكن السنغال بعيداً من روح التمرد والرغبة في التحرر التي تسود في الغرب الإفريقي منذ مطلع الألفية الجديدة، ففي دكار أُحرقت قبل عشر سنوات أوراق من الفرنك الإفريقي (السي إف آ) تعبيراً عن التبرم بواقع التبعية الاقتصادية للمستعمر القديم، وكان خطاب التحرر هذا أحد روافع الخطاب الذي حمل المعارضة للفوز في أغلب البلديات الحضرية على امتداد خريطة السنغال من زغنشور جنوبًا لسينلوي شمالًا، وكان لتطورات الأوضاع في بلدان الجوار السنغالي وتصاعد خطاب التمرد على المنظومات القائمة، وإن عبر بوابات عسكرية لا يرتضيها السنغاليون لبلدهم، دور محوري في شحذ هممهم لفرض

(1) أسامة السعيد، بسيرو ديوماي فاي «صديق عثمان سونكو»... الذي يسعى إلى تغيير وجه السنغال، مصدر سبق ذكره.

(2) إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، أجندة باسيرو: أجندة باسيرو: ما السياسات المحتملة للرئيس السنغالي الجديد؟، أبوظبي، العدد352، 28 آذار 2024، ص2.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تغيير يوصلهم لذات المركب، ولكن عبر السلم الديمقراطي الذي يباهون به محيطًا تهيمن عليه أحكام سلمها للحكم ابتداء واستمراراً صناديق الذخيرة لا صناديق الاقتراع[1].

إن التصريحات للرئيس السنغالي الجديد (فاي) تمثلت برغبته بإعادة النظر في علاقات بلاده الخارجية، ولاسيما مع فرنسا التي تعيش على وقع القلق من خسارة حليف استراتيجي جديد في غرب إفريقيا، ففرنسا لكونها المستعمر السابق للسنغال وشريكه السياسي والاقتصادي الأول، تأمل في الحفاظ على علاقات وطيدة مع هذا البلد بعد الانتكاسات العديدة التي منيت بها في المنطقة، ولاسيما في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، إذ اضطرت إلى قطع كل أشكال التعاون العسكري مع هذه الدول الثلاث، وعلى هذا الأساس كشفت المواقف الفرنسية عن مساحة واسعة من القلق بشأن تداعيات التغيير السياسي في السنغال على نحو ما عبرت عنه صحيفة (لوموند) في 25 آذار بفوز زعيم المعارضة السنغالية بالرئاسة خطراً على العلاقات الفرنسية السنغالية في ظل مواقفه المعلنة المناهضة لفرنسا ونفوذها والمطالبة بخروجها علنا من السنغال ووقف استغلالها موارد بلاده[2].

وتشير تطلعات (فاي) إلى سياسة خارجية فعالة، تقوم على تعظيم المنفعة المتبادلة، وحماية المصالح السنغالية إقليمياً ودولياً، فهو يرغب في تعزيز الوجود الدبلوماسي للسنغال في مختلف أنحاء القارة، بهدف تنامي النفوذ والدور الإقليمي للسنغال، لاسيما على صعيد المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي وتكتل إيكواس، ويتطلع (فاي) بالتعاون مع الشركاء الأفارقة إلى إحداث تغييرات إيجابية داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) التي تواجه بعض التحديات خلال السنوات الأخيرة، لاسيما على صعيد توتر علاقاتها مع بعض الدول الأعضاء، إذ دعا (فاي) الدول الإفريقية إلى العمل معاً من أجل تعزيز عملية التكامل الإقليمي في غرب إفريقيا، والسعي إلى تصحيح بعض نقاط الضعف، وتغيير الاستراتيجيات والأولويات السياسية بالنسبة إلى تكتل إيكواس في محاولةٍ لإعادة تعزيز دورها الإقليمي في المنطقة[3].

---

(1) أحمدو الوديعة، السنغال: ديناميكيات التناوب وانتظاراته، مركز الجزيرة للدراسات، ورقة تحليلية، الدوحة، 3 نيسان 2024، ص5.

(2) أحمدو الوديعة، مصدر سبق ذكره، ص29.

(3) إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، أجندة باسيرو: ما السياسات المحتملة للرئيس السنغالي الجديد؟، مصدر سبق ذكره، ص3.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانياً: الانتخابات الرئاسية في موريتانيا

تم تقسيم هذه الفقرة إلى النقاط التالية:

1- تنافسية المرشحون لانتخابات الرئاسية في موريتانيا لعام 2024

حددت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في موريتانيا 29 حزيران 2024 موعدا لإجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة [1]، وبدأت ملامح المنافسة في الانتخابات الرئاسية في موريتانيا تحتد مع تعدد المترشحين من مختلف ألوان الطيف السياسي ما بين معارضين ومستقلين، بالإضافة إلى الرئيس (محمد ولد الشيخ الغزواني) الذي يطمح لولاية رئاسية ثانية، وترشح (محمد ولد الشيخ الغزواني) لرئاسة في عام 2019 بصفته مرشحاً مستقلاً بالرغم من أنه مدعوم من وقرر المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل) ترشيح رئيسه للمعارضة (حمادي ولد سيدي المختار) للسباق الرئاسي داعيا كافة مرشحي المعارضة للتنسيق لرفض تكرار التزوير، معلنا مد يده لهم من أجل وضع برنامج مشترك، ويعد حزب (تواصل) الوحيد من بين الأحزاب المعارضة التي تملك العدد الكافي من المستشارين البلديين والعمد لتزكية المرشح الذي يدعمه في الرئاسيات[2].

ويترشح لرئاسة (محمد الأمين المرتجي الوافي) للمرة الثانية على التوالي، وهو خبير محاسبة ومفتش رئيسي للضرائب والعقارات، شغل منصب مدير إداري ومالي للشركة الموريتانية للبترول (أطلس)، ويرفع شعار التغيير الآمن ويقدم نفسه مرشحا للشباب، ويرأس حزب (الخيار الآخر) وهو قيد التأسيس، كما يطمح البروفيسور الطبيب(أتوما أنتوان سليمان سوماري) للانتقال من غرف العمليات إلى القصر الرئاسي، وينتمي للقومية السونونكية الزنجية ويتكلم العربية بطلاقة، ويحمل الجنسية الفرنسية، واتخذ (المصباح) شعار حملته الانتخابية، ودعا للعدالة ومحاربة الفساد، وتوعد بالقطيعة مع ممارسات الأنظمة السابقة كافة حال انتخابه، ويحظى بدعم بعض النخب السياسية والأكاديمية الموريتانية والشباب، وانضمت له تيارات عدة وأحزاب قيد التأسيس[3].

---

(1) صحيفة العرب، موريتانيا تعلن تنظيم الانتخابات الرئاسية في يونيو 2024، لندن، العدد 12995، 2023/12/28.

(2) نقلاً عن الحبيب الأسود، الانتخابات الرئاسية في موريتانيا تعد بمنافسة قوية مع تعدد المرشحين، صحيفة العرب، لندن، العدد 13118، 2024/5/3.

(3) خضر عبد العزيز، ستة منافسين للغزواني.. تعرف على مرشحي الرئاسة بموريتانيا، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني https://ln.run/DXYKW، 2024/6/3

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أما المرشح (مامادو بوكارى با) ينتمي للأقلية الزنجية من قومية الفلان، وتعد هذه التجربة الأولى له في الترشح للرئاسيات، إذ ترأس حديثا حزب العدالة الديمقراطية حركة التجديد الذي يناضل من أجل حقوق الأقلية الزنجية في الجنوب الموريتاني، ويعد (مامادو) أحد الأعضاء المؤسسين لهذا الحزب عام 2007، وقد حصد حزبه (4) مقاعد برلمانية في الانتخابات النيابية لعام 2023، والتزم في خطاب إعلان ترشحه بالسعي لإيجاد حلول لمكافحة الفقر والبطالة، ولضمان العيش المشترك وتعزيز الوحدة الوطنية، والقضاء على العبودية والمساواة بين الموريتانيين، وبإضفاء الطابع الرسمي على اللغات الوطنية وتعزيزها لتحتل مكانة مهمة في الثقافة والتعايش الاجتماعي، ويترشح لأول مرة (العيد محمدن امبارك) وهو خريج المدرسة الوطنية للمحامين بباريس، وحاصل على شهادة أكاديمية في القانون الخاص من جامعة نواكشوط، وانخرط في العمل الحقوقي مع منظمة (نجدة العبيد) وانضم لحزب (التكتل) المعارض، وانتخب نائبا عنه في 2018، وأعيد انتخابه نائبا في 2023 عن (حزب الجبهة الجمهورية للوحدة والديمقراطية)، ويحظى بدعم (تحالف قوى الإنقاذ) المتكون من (حزب الجبهة الديموقراطية، الحصان الأسود بالانتخابات النيابية الأخيرة إذ حصد 7 مقاعد برلمانية، وحزب تحالف قوى التقدم ذي التوجه القومي، وحزب القوى الوطنية، والحركة الشعبية التقدمية، وحركة نستطيع، ومنتدى الوعي الديمقراطي)، ويترشح (بيرام ولد اعبيد) للرئاسة للمرة الثالثة على التوالي، وقد حصد المركز الثاني في رئاسيات 2019 خلف الرئيس (محمد ولد الشيخ الغزواني) ومتفوقاً على تحالف من أحزاب معارضة حينها[1].

وتشهد الانتخابات الرئاسية الموريتانية 2024 تنافس سبعة مرشحين، وذلك بعد الحصول على التزكيات المطلوبة والتي تضمنت تزكية (100 مستشار بلدي من بينهم 5 عمد من ولايات مختلفة) على أن ينتمي المستشارون لأكثرية الولايات، فضلاً عن ذلك تم استبعاد الرئيس السابق (محمد ولد عبدالعزيز) من المنافسة في الانتخابات الرئاسية 2024 بقرار من المجلس الدستوري، بعد السماح له بالخروج من السجن وتقديم أوراق ترشحه نتيجة لعدم حصوله على التزكيات المطلوبة من مستشارين بلديين وعمد لقبول ملف ترشحه، وغيره من المرشحين[2].

(1) خضر عبد العزيز، مصدر سبق ذكره.

(2) عبير مجدي، ما المتوقع من الانتخابات الرئاسية الموريتانية 2024؟، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني https://rcssegypt.com/18094، 29/ 6/ 2024.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبدأت الحملات الانتخابية للمرشحين السبعة، ولم تخلو هذه الحملات من أعمال الشغب والتنافس القوي بين مؤدي المرشحين، إذ تزايد الصراع بين المرشحين والاتهام بالتحيز للرئيس المنتهية ولايته، واشتد التنافس بين المرشحين على وسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن تزايد الاتهامات بسيطرة الرئيس(محمد ولد الغزواني) على واجهات اللوحات الإعلانية في العاصمة نواكشوط وباقي المدن الموريتانية، الأمر الذي أدى إلى اتهام اثنان من مرشحي المعارضة للانتخابات، بأن السلطة تنحاز للرئيس المنتهية ولايته، كما شهدت مدينة نواذيبو ثاني أهم المدن الموريتانية أعمال شغب ليل يوم 24 حزيران 2024، وذلك من طريق قيام شبان باستهداف حفلاً ينظمه شباب حزب الإنصاف الحاكم، دعما للرئيس المنتهية ولايته، وقد نتج عن أعمال الشغب إصابات طفيفة، الأمر الذي زاد المخاوف على سير السباق الانتخابي، وعليه قامت السلطات الإدارية والأمنية بمجرد حدوث أعمال شغب في البلاد، بتهدئة الموريتانيون وتأكيدها على استعداها الكامل لمواجهة أي أعمال شغب[1].

وتصدر شعار مكافحة الفساد حملات المرشحين لرئاسيات موريتانيا باعتباره الأكثر جذبا للناخبين، في بلد يشهد مستويات فساد مرتفعة بحسب المؤشرات الدولية، ووعد الرئيس (محمد ولد الشيخ الغزواني) بزيادة الصرامة في مكافحة الفساد، وعدم التسامح مع تبديد المال العام، وقال في خطاب خلال مهرجان انتخابي في مدينة كيفه (إن المأمورية الماضية أظهرت لنا حاجة المؤسسات الخاصة إلى مكافحة الفساد للتقوية وزيادة طاقمها البشري، حتى تتمكن من أداء عملها)، وعبر عن ثقته بأن الشباب الموريتانيين سيلبون النداء الذي وجهه لهم في رسالة ترشحه لولاية ثانية، وسيمكننا من اجتثاث الفساد وتحصين البلد من أجل مستقبل واعد وآمن، وقال المرشح الرئاسي (بيرام الداه اعبيدي) إنه سيعمل في حال فوزه برئاسة الجمهورية على ردع من وصفهم بـ(اللصوص وأكلة مال الشعب وتوقيفهم عند حدهم وتحرير الشعب منهم)، مؤكدا أنه لم ولن يتوانى عن قول كلمة الحق والوقوف أمام كل فاسد ومعتد والدفاع عن المظلومين[2].

ووعد زعيم المعارضة(حمادي ولد سيدي المختار) في خطاب افتتاح حملته بـ(إبعاد المفسدين عن الوظائف) قائلاً (لن نساوم في ثروات البلد وسنجبر كل من نهب أموالا عمومية لإعادتها إلى خزينة

(1) عبير مجدي، مصدر سبق ذكره.

(2) الحبيب الأسود، محاربة الفساد شعار يتنافس عليه المرشحون للرئاسة في موريتانيا، صحيفة العرب، لندن، العدد13163، 2024/6/19.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الدولة)، متعهداً بـ(توفير فرص عمل للشباب وإصلاح المنظومة الصحية وتطوير البنى التحية)، مؤكدا على محاربته للفساد في حال تولى حكم البلاد، كما اعتبر المرشح(العيد ولد محمدن) أن (النخبة الفاسدة التي تحكم البلاد قبل ولد الغزواني وخلال فترة حكمه، نهبت ثروات البلاد، وقال إن هذه النخبة هي من نشرت التفرقة العرقية بين مكونات المجتمع الموريتاني، وحولت المدرسة إلى عامل تفرقة بدل جعلها عامل وحدة، مشيرا إلى أن موريتانيا تعاني من سيطرة ما وصفها بالنخبة الفاسدة، التي لا تولي أهمية لمصالح المواطنين ولا تدافع عنهم)، وتحدث عن البطالة التي قال إن (الشباب الموريتانيين الحاملين للشهادات يعانون منها، وتابع أن المواطنين في الشرق الموريتاني تخلت عنهم الدولة وتركتهم يعانون العطش ويبحثون عن المياه في عمق الأراضي المالية، بدل حفر الآبار لهم لسقيهم وسقي مواشيهم، متهما النظام الحالي بعدم الاهتمام بمصالح المواطنين، وتكديس الثروات على حساب مصالحهم، متعهدا بزيادة الميزانية المخصصة لقطاع التعليم لتصل إلى نسبة (30%) بدل نسبة (10%) المخصصة له حاليا وإعطاء الأولوية للقطاع الصحي[1].

أما المرشح للرئاسة البروفيسور (أتوما أنتوان سليمان سوماري) فقد انتقد الأوضاع الاقتصادية في البلاد، واصفاً إياها بالصعبة، وأشار إلى أن البلاد تعيش ظروفاً معيشية قاسية، خاصة في القطاع الخدمي معتبرا أن الفساد وسوء الإدارة هما السبب الرئيسي في ذلك، وتعهد (سوماري) باجتثاث الفساد وتحسين الأوضاع في حال فوزه في الانتخابات، مؤكدا على توفير الماء والكهرباء، وإصلاح قطاعي التعليم والصحة، بالإضافة إلى باقي القطاعات الخدمية، مشددا على أن الحالة التي وصلت إليها البلاد تتطلب من الجميع تكثيف الجهود وتوحيد الصفوف من أجل إنقاذ الوطن والمواطن من الفساد والتهميش والظلم، وبدوره قال المرشح للرئاسيات (مامادو بوكار با) إنه في حال فوزه في الانتخابات سيحارب الفساد، والنهوض بالزراعة وتنمية الشباب، مردفا أن موريتانيا تعاني من وضع صعب نتيجة غياب سياسات مدروسة جيدا، داعيا إلى الانخراط بكثافة في التغيير الذي يقترحه من أجل تحقيق تطلعاتهم[2].

2- نتائج الانتخابات الرئاسية في موريتانيا بين القبول والرفض

جرت الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرر، وهي ثامن انتخابات رئاسية تجري في البلاد بعد إقرار التعددية الحزبية عام 1991، وأكد (محمد ولد الشيخ الغزواني) عقب إدلائه بصوته في الانتخابات،

(1) الحبيب الأسود، مصدر سبق ذكره.

(2) المصدر نفسه.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

حرصه على أن تكون الانتخابات شفافة ونزيهة، كما عبر عن ارتياحه لأجواء الهدوء والأمن التي جرت فيها عمليات الاقتراع، في كافة التراب الوطني، وأضاف (أن الحملة أظهرت مدى ترسخ الديمقراطية الموريتانية، كما أنها كانت فرصة للمترشحين لعرض برامجهم ومشروعاتهم المجتمعية على جميع المواطنين، وفي ظروف حرة وعلى امتداد التراب الوطني، وقال إن الفائز الأول في البداية والنهاية هو المواطن الموريتاني، والشعب الموريتاني والديمقراطية الموريتانية)، وتباينت نسبة الإقبال على مكاتب التصويت من مرتفع في الضاحية الجنوبية للعاصمة إلى عادي وسط العاصمة، واتهم المرشح للانتخابات الرئاسية (بيرام ولد الداه ولد اعبيد) لجنة الانتخابات بالتآمر مع أنصار المرشح (محمد ولد الشيخ الغزواني) معتبرا أنها تساعدهم في عملية شراء أصوات الناخبين بالمال العمومي[1].

وأعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في موريتانيا، فوز الرئيس المنتهية ولايته والمترشح لعهدة رئاسية جديدة (محمد ولد الشيخ الغزواني) في الانتخابات الرئاسية، وحسب النتائج التي أعلنها رئيس اللجنة (الداه ولد عبدالجليل) فقد تمكن (محمد ولد الشيخ الغزواني) من حسم التنافس لصالحه بعد الحصول على أزيد من نصف مليون صوت (554,956) وهو ما يعادل نسبة (56,12%) (ينظر الجدول رقم2) من أصوات الناخبين الموريتانيين، وبلغ عدد المصوتين في الانتخابات أزيد من مليون ناخب (1,074,208) من أصل (1,939,342) هم عدد المسجلين على اللائحة الانتخابية، فيما بلغت نسبة المشاركة (55,39%) وبلغ عدد الأصوات المعبر عنها في هذه الانتخابات قرابة (988,413) صوت، فيما بلغ عدد البطاقات اللاغية أزيد من خمسين ألف صوت (53,787)، وهو ما يمثل نسبة (5%) من الأصوات المعبر عنها، فيما بلغ عدد الأصوات المحايدة (31,608) وهو ما يمثل نسبة (3%) من الأصوات المعبر عنها، وبينما نجحت موريتانيا في ترسيخ قدمها على طريق الديمقراطية بتنظيمها استحقاق انتخابي تعددي، وأعطت للناخبين فرصة الاختيار بين المرشحين السبعة، بالمقابل ثبتت للمعارضة قوتها وحضورها، وهو ما يشير إلى تعددية التوجهات السياسية المعبرة عن حالة التنوع العرقي والسياسي والاجتماعي والثقافي والإيديولوجي والحزبي والمناطقي[2].

(1) نقلاً عن صحيفة العرب، ولد الشيخ الغزواني يؤكد التزامه بنتائج صناديق الاقتراع في رئاسيات موريتانيا، لندن، العدد 13174، 2024/6/30.

(2) صحيفة العرب، في رئاسيات موريتانيا: فوز ولد الشيخ الغزواني لا يحجب قوة المعارضة، لندن، العدد 13176، 2024/7/2.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

جدول رقم (2) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية في موريتانيا لعام 2024

أسم المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
محمد ولد الشيخ الغزواني	554,956	%56,12
بيرام ولد الداه ولد اعبيد	218,546	%22,10
حمادي ولد سيدي المختار	126,340	%12,78
العيد محمدن امبارك	35,288	%3,57
مامادو بوكارى با	23,617	%2,39
أتوما أنتوان سوماري	20,360	%2,06
محمد الأمين المرتجي الوافي	9,722	%0,98

المصدر: نتائج رئاسيات 2024، على الموقع الالكتروني https://res-myceni.org/.

ووفق الجدول اعلاه تمكن (محمد ولد الشيخ الغزواني) من الحصول على الولاية الثانية لمدة خمس سنوات بعد الحصول على أكثر من نصف مليون صوت من أصل (1,939,342) وبنسبة بلغت (%56,12).

وفور إعلان النتائج اندلعت احتجاجات وأعمال شغب تخللتها مواجهات بين قوات الأمن ومتظاهرين أدت إلى مصرع ثلاثة أشخاص في مدينة (كيهيدي) جنوبي البلاد، كما اعتقل عشرات المتظاهرين، وفي ضوء هذه الاحتجاجات نشرت السلطات قوات الأمن بالمدن الكبرى، وقطعت خدمة الإنترنت عن الهواتف المحمولة، وتجد هذه الاحتجاجات أسبابها في رفض (بيرام الداه عبيد) الاعتراف بفوزه دافعاً بأن الاقتراع شهد خروقاً أثرت على النتائج، ووصف ما حدث بأنه (انقلاب انتخابي) ودعا (ولد عبيد) إلى حوار وطني لحل ما يراه أزمة سياسية ناتجة عن الانتخابات رغم اعتراف بقية المترشحين بالنتائج المعلنة، وهي دعوة صدرت عن أحزاب معارضة أخرى وقيادات سياسية من الأغلبية الداعمة للرئيس (محمد ولد الشيخ الغزواني)، وردَّ وزير الداخلية الموريتاني (محمد أحمد محمد الأمين) بالقول إنه (إذا كان رئيس الجمهورية قد تعهد بحوار، فإن ذلك الحوار سيتم دون ضغط ودون مقايضة وليس مع

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

جهة واحدة بل مع جميع الموريتانيين) [1]، أوضح (بيرام ولد الداه) أن الحوار يجب أن يتطرق لتزوير الانتخابات، وتعذيب المعتقلين في مخافر الشرطة والدرك والحرس، والقتلى الذين سقطوا في الاحتجاجات، والتحقيق في أسباب وملابسات قتلهم من قبل عناصر الأمن، والتفاهم على آليات شفافة لتنظيم الانتخابات[2].

وبعد فوز (محمد ولد الشيخ الغزواني) لولاية ثانية، يجد أمامه واقعاً سياسياً داخلياً مختلفاً جذرياً عن ذلك الذي كان عليه التعامل معه في 2019، فمطالب الإصلاح صارت أكثر إلحاحاً، وسيكون على (محمد ولد الشيخ الغزواني) التعامل مع معارضة التي استطاعت الحصول على (43%) من أصوات الموريتانيين، ولا يزداد خطابها إلا حدة، ولا يبدو أنها مستعدة لمنح الرجل هدنة سياسية جديدة، ودعوة المرشح الخاسر (بيرام الداه عبيد) إلى حوار وطني رسالة مفادها أن المعارضة أو قوتها الانتخابية غير راضية عن الشراكة مع النظام ولا عن هيمنة الحزب الحاكم شبه المطلقة على المؤسسات التمثيلية، فضلاً عن ذلك وجود قوى سياسية يأخذ خطابها السياسي منحى أكثر تشدداً تجاه الرئيس والنظام، ومن هذه القوى حزب تواصل وقيادات في تكتل القوى الديمقراطية وحزب اتحاد قوى التقدم، فضلًا عن تشكيلات شبابية صاعدة ساندت المرشحين، والواقع أن هذا الطيف المتنوع يجمع كل أسباب القوة النوعية والعددية اللازمة لخوض مواجهة سياسية شرسة وطويلة الأمد ربما لا يريد (محمد ولد الشيخ الغزواني) أن يستهل بها ولايته الثانية[3].

ويواجه (محمد ولد الشيخ الغزواني) في عهدته الرئاسية الثانية التحدي الأمني، إذ يقول الخبير في الشأن الإفريقي (محمد الأمين ولد الداه) إن (التحدي الأمني حاسم ويؤثر على مستقبل موريتانيا)، وأشار إلى أن قضايا الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، تحديات تفرض على موريتانيا تعزيز قدراتها الأمنية لمواجهة التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة، وخاصة على الحدود مع مالي، وشدد على أن (الوضع الأمني في المناطق الحدودية مع مالي يتطلب اهتماماً خاصاً خلال السنوات المقبلة، لضمان أمن السكان المحليين ووقف تسلل الجماعات المسلحة)، في ظل حوادث اختراق

(1) نقلاً عن عبد الرحمن مبيريك، ولاية ثانية للرئيس ولد الغزواني: السياق والرهانات، الجزيرة للدراسات، على الموقع الالكتروني https://studies.aljazeera.net/en/node/5975، 2024/7/22.

(2) الشرق الأوسط، مرشح معارض يرفض نتائج انتخابات موريتانيا، على الموقع الالكتروني https://ln.run/S1Sc6، 2024/7/18.

(3) عبد الرحمن مبيريك، مصدر سبق ذكره.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الحدود الموريتانية من طرف مقاتلي (فاغنر) المنتشرين في مالي، كما يواجه (محمد ولد الشيخ الغزواني) التحديات الاقتصادية، لاسيما أن موريتانيا تستعد نهاية العام 2024 لدخول نادي الدول المنتجة للغاز الطبيعي، وهي التي تنتج الحديد والذهب والنحاس، وتمتلك ثروات هائلة من السمك، وأراضي زراعية شاسعة على ضفاف نهر السنغال، فإنها تبقى واحدة من أفقر دول العالم، وتنتشر البطالة في صفوف الشباب، لذلك على الرئيس (محمد ولد الشيخ الغزواني) أن يعمل على تنويع اقتصادي حقيقي لتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية مثل الحديد والنفط، وتعزيز القطاعات الأخرى كالسياحة والزراعة[1].

ولا يسلم (محمد ولد الشيخ الغزواني) من التحديات الخارجية، إذ تعيش موريتانيا في ظل وضع إقليمي مقلق يتسم باحتدام الصراع بين القوى الدولية على منطقة الساحل التي توجد موريتانيا في طرفها الغربي وتشترك مع واحدة من أكثر دولها اضطرابا، أي مالي في حدود يتجاوز طولها (2500 كيلومتر)، ومنذ مطلع 2024 توغلت القوات المالية، يسندها مقاتلون من شركة فاغنر الروسية في قرى موريتانية بمناطق التداخل الحدودية بين البلدين، وأسفرت عمليات القوات المالية عن مقتل مواطنين موريتانيين، كما تعرض موريتانيون للتصفية الجسدية على يد الجيش المالي في المناطق الرعوية الواقعة في الأراضي المالية المتاخمة لموريتانيا، والحقيقة أن هناك تداخلاً جغرافياً وبشرياً كبيراً بين البلدين يصعب ضبطه في غياب أي ترسيم للحدود، وموضوع ضبط الحدود سيكون على (محمد ولد الشيخ الغزواني) بحثه مع المغرب وجبهة البوليساريو، ففي السنوات الأخيرة تكررت حوادث مقتل مواطنين موريتانيين من المنقبين عن الذهب بغارات تنفذها مسيرات على طول الخط الحدودي بين موريتانيا وإقليم الصحراء الغربية الذي يسيطر المغرب على أغلبه وتحتفظ جبهة البوليساريو بشريط ضيق في جزئه الشرقي، وترفض الحكومة الموريتانية تسمية الجهة المسؤولة عن مقتل المنقبين، وتكتفي بالقول إنهم (قتلوا خارج الحدود) وتدعو المواطنين إلى التقيد بالتحرك في نطاق التراب الموريتاني، لكن الحكومة الموريتانية التزمت الصمت بعد مقتل منقبين بغارة جوية في منطقة لا جدال في أنها واقعة داخل الأراضي الموريتانية، وسيكون على (محمد ولد الشيخ الغزواني) مواصلة الحفاظ على موقف الحياد الذي لزمته موريتانيا منذ خروجها من الصراع[2].

(1) نقلاً عن الشيخ محمد، تحديات تنتظرُ موريتانيا في العهدة الرئاسية الثانية لغزواني، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني https://ln.run/Zfff6، 2024/7/1.

(2) عبد الرحمن مبيريك، مصدر سبق ذكره.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **الخاتمة:**

شهدت الانتخابات الرئاسية في السنغال لعام 2024 بوادر أزمة سياسية بين السلطة الحاكمة والمعارضة، بعد أن أعلن الرئيس السنغالي (ماكي سال) عن تأجيل الانتخابات الرئاسية في البلاد التي كان من المقرر إجراؤها في 25 شباط 2024 في سياق داخلي يتسم بالتوتر والاضطراب، وسط اتهامات المعارضة للنظام بتبني سياسات إقصائية، وأعلن الرئيس (ماكي سال) قبل بدء الحملة رسمياً إلغاء المرسوم الذي يحدد موعد الانتخابات الرئاسية في 25 شباط 2024، وهي المرة الأولى منذ عام 1963 التي تؤجل فيها الانتخابات الرئاسية بالاقتراع العام المباشر في السنغال، وهي دولة لم تشهد قط انقلاباً، على ضوء ذلك شهدت البلاد موجة من التظاهرات الشعبية التي رفضت أجراء تأجيل الانتخابات، كما أدانت المعارضة ما تصف بـ(الانقلاب الدستوري)، وفي 15 شباط 2024 أصدر المجلس الدستوري في السنغال قرار يفيد بأن الإجراء الذي اتخذه الرئيس (ماكي سال) بالتعاون مع الجمعية الوطنية لتأجيل وإعادة جدولة الانتخابات يخالف الدستور، مما استدعى إلغاء هذا القرار، ودعت السلطات للاتخاذ إجراءات فورية، وفي 6 آذار حددت الحكومة الجولة الأولى من الانتخابات لتكون في 24 آذار 2024، وشهدت المنافسة الانتخابية تكتل مجموعة متنوعة من الأطراف السياسية والمرشحين الذين يمثلون طيفاً واسعاً من الآراء والبرامج، وجرت الانتخابات في موعدها الجديد، وظهرت نتائج التصويت بفوز مرشح المعارضة لـ(بسيرو جوماي فاي) من الجولة الأولى، أما في موريتانيا فأن الانتخابات جرت في موعدها المحدد، وتنافس فيها سبعة مرشحين من مختلف العرقيات وألوان الطيف السياسي، أبرزهم الرئيس المنتهية ولايته (محمد ولد الشيخ الغزواني)، المدعوم من حزب الإنصاف الحاكم وأحزاب الموالاة، كما حظي بدعم من قبل بعض المعارضة التقليدية، وتُعدّ التحديات الداخلية والخارجية واحدة من بين عوامل تشجيع المعارضة للاصطفاف وراء دعم الرئيس (محمد ولد الشيخ الغزواني)، لذلك تمكن الاخير من الفوز في هذه الانتخابات بعد الحصول على أزيد من نصف أصوات الناخبين الموريتانيين.

- **الاستنتاجات:**

1. تمكنت المعارضة في السنغال من الوصول إلى سدة الحكم بعد معرقلات رافقت العملية الانتخابية، لاسيما بعد تأجيلها من قبل النخبة الحاكمة، ليعيد المجلس الدستوري العملية الديمقراطية إلى مسارها الصحيح، لذلك تمكن (بسيرو جوماي فاي) من الفوز بالجولة الأولى، بعد أن حظي بالدعم الشعبي

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبعض من المعارضة السياسية، هذا الدعم الشعبي انطبق في موريتانيا بعد فوز (محمد ولد الشيخ الغزواني) من الجولة الأولى.

2. إن وصول (بسيرو جوماي فاي) إلى سدة الحكم في السنغال، و(محمد ولد الشيخ الغزواني) في موريتانيا لولاية ثانية يرجع إلى برنامجهم الانتخابية، إذ كلا الطرفان أكد على خلق فرص العمل، ومكافحة الفساد في جميع الأصعدة، وتركيز على الشباب.
3. يواجه الرئيسان المنتخبين تحديات داخلية تمثلت بالإصلاح السياسي وتعزيز المصالحة الوطنية، ومواجهة مشكلة الفساد المتفشي في الدولة، فضلاً عن القضاء على الفقر والبطالة لاسيما أن برنامجهم الانتخابي موجه إلى الشباب وحل مشكلاتهم، ومن جهة أخرى يواجه (محمد ولد الشيخ الغزواني) في عهدته الرئاسية الثانية التحدي الأمني، إذ إن قضايا الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، تحديات تفرض على موريتانيا تعزيز قدراتها الأمنية لمواجهة التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة، وهذا ينطبق على السنغال من الناحية الأمنية والاقتصادية إذ يمثل الأخير العقبة الأساسية مع ارتفاع حجم الدين الخارجي للسنغال، فضلاً عن اعتماد الدولة على القروض والمنح، ما يبقيها رهينة لضغوط قوية من الشركاء الخارجيين.
4. لا يسلم (محمد ولد الشيخ الغزواني) من التحديات الخارجية، إذ تعيش موريتانيا في ظل وضع إقليمي مقلق يتسم باحتدام الصراع بين القوى الدولية على منطقة الساحل التي توجد موريتانيا في طرفها الغربي وتشترك مع واحدة من أكثر دولها اضطرابا، أي مالي، وموضوع ضبط الحدود سيكون على (محمد ولد الشيخ الغزواني) بحثه مع المغرب وجبهة البوليساريو، أما في السنغال تتمثل بالنفوذ الفرنسي المتغلغل اقتصاديا وعسكريا، بالمقابل تطلعات (فاي) الابتعاد عن الشريك الاستراتيجي فرنسا، وتبني سياسة خارجية فعالة، تقوم على تعظيم المنفعة المتبادلة مع القارة الإفريقية، وحماية المصالح السنغالية إقليمياً ودولياً.

- **References:**

1. Abdel Rahman Kan and Mohamed Zakaria, Towards a New Era: Exploring the Future in Light of the 2024 Senegalese Presidential Elections, African Platform for Studies of Cultural and Social Trends, Policy Papers, April 2, 2024.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2. Abdul Rahman Kane, Senegalese Presidential Elections 2024: Postponed Elections and Political Crisis, African Follow-ups, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Riyadh, Issue 38, 2024.
3. Ahmadou El-Wadiah, Senegal: Dynamics of Alternation and its Expectations, Al Jazeera Center for Studies, Analytical Paper, Doha, April 3, 2024.
4. Al-Arab Newspaper, in the Mauritanian presidential elections: Ould Cheikh El Ghazouani's victory does not obscure the strength of the opposition, London, Issue 13176, 7/2/2024.
5. Al-Arab Newspaper, Mauritania announces holding presidential elections in June 2024, London, Issue 12995, 12/28/2023.
6. Al-Arab Newspaper, Ould Cheikh El-Ghazouani confirms his commitment to the results of the ballot boxes in the Mauritanian presidential elections, London, Issue 13174, 6/30/2024.
7. Al-Habib Al-Aswad, Fighting Corruption is a Slogan Competing with Presidential Candidates in Mauritania, Al-Arab Newspaper, London, Issue No. 13163, 6/19/2024.
8. Al-Habib Al-Aswad, The presidential elections in Mauritania promise strong competition with multiple candidates, Al-Arab newspaper, London, Issue 13118, 5/3/2024.
9. Interregional Strategic Analysis, Basiro's Agenda: Basiro's Agenda: What are the Possible Policies of the New Senegalese President?, Abu Dhabi, Issue 352, March 28, 2024.
10. Interregional Strategic Analysis, Dakar Conflicts: The Potential Implications of Postponing Senegal's Presidential Elections, Abu Dhabi, Issue 329, February 6, 2024.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/